

سجل المعلومات المحمية

ودورها في التنمية الاجتماعية
في الوطن العربي

أستاذ دكتور محمد رشاد



025-04
ع. 8 ع.
٩٨
٩٨-

• ٩٢٢

٥٢٦/
٩٢٢
٩٢٢



الرئيسة العامة لخدمة المجتمع

بنوك المعلومات المحلية

بنوك المعلومات المحلية

ودورها في التنمية الاجتماعية
في الوطن العربي

أستاذ دكتور محمد عبد الحامد



الرياض - ص ١٠٧٢٠

طبعة ١٤٠٣ ١٩٨٣ م الرياض

بِإِذْنِ الْمَلِكِ رَجِّحَ الْبَيْتِ

مفرد الطبع والنشر محفوظة للناس

لا يجوز استنساخ أي جزء

من هذا الكتاب أو

إحتوائه بأية وسيلة

إلا بإذن خطي من الناشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتويات

صفحة	
٥	المقدمة.....
١١	المشاكل المعاصرة التي تواجه المجتمعات المحلية.....
١٩	المجتمع المحلي العربي.....
٢٥	أهداف بنوك المعلومات المحلية.....
٣٩	بنوك المعلومات المحلية.....
٤٣	أنواع ومكونات بنوك المعلومات المحلية.....
٥١	تصميم بنك معلومات محلي للخدمات الاجتماعية.....
٦٥	تنوع أحجام وتنظيمات بنوك المعلومات المحلية.....
٧٥	التعاون المحلي في تصميم بنوك المعلومات المحلية.....
٨٩	السمات المعيارية في تطوير بنوك وتنظيم المعلومات المحلية.....
٩٧	الخلاصة.....
١٠٣	المراجع.....

المَقَامَة

لم يحظَ موضوع بنوك ونظم المعلومات المحلية باهتمامات إدارة المجتمعات المحلية في العالم العربي . بل إن المكتبة العربية تكاد تخلو كلية من أى كتابات عربية في هذا الموضوع الحيوى . وكانت الدعوة للكتابة في هذا الموضوع فرصة سانحة أمام الباحث في محاولة التعرض للموضوع بشمولية إلى حد ما ، حتى يمكن سد هذه الثغرة في التأليف العربى وتوعية المسئولين بمدى أهمية هذا الموضوع في أى جهد علمى للتنمية المحلية المتكاملة . هذا على الرغم من أن التركيز في هذه الدراسة سوف ينصب أساساً على مجالات التنمية الإجتماعية المحلية .

فتخطيط برامج ومشروعات التنمية الإجتماعية يعتبر وسيلة لتحقيق رفاهية المجتمعات المحلية عن طريق استخدام كافة مواردها وإمكاناتها المتاحة والممكنة سواء كانت الطبيعية أو البشرية أو المالية الاستخدام الأفضل ، للوصول إلى أهداف محددة خلال فترة زمنية معينة .

وتتطلب عملية تخطيط برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية لتحقيق هذه الأهداف المحددة ، المرور في مراحل محددة يمكن

تلخيصها في الآتي :

١ - مرحلة المسح الشامل للمجتمعات المحلية بهدف الكشف عن
الإمكانات الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية . والتعرف على
احتياجات المجتمع الفعلية من الخدمات العامة والبرامج
والمشروعات الاجتماعية .

٢ - مرحلة إجراء الدراسات والتحليلات والاستقرارات المختلفة .
التي على ضوئها يمكن وضع المعدلات التخطيطية للتنمية
الاجتماعية وترجمة ذلك إلى أهداف محددة .

٣ - مرحلة وضع التخطيط الإنمائي العام للمدى الطويل . ثم
ترجمة ذلك إلى برامج تنفيذية في شكل خطط طويلة الأجل .
ولما كانت عملية المسح الشامل تعتبر أهم مرحلة من مراحل
التخطيط الإنمائي لبرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية المحلية - إذ
يتوقف عليها نجاح عمليات التخطيط في المراحل المتتالية - وجب
البدء في إنشاء وتطوير بنوك المعلومات المحلية بهدف توفير البيانات
والإحصائيات اللازمة لمخططى تنمية المجتمعات المحلية في كافة
المجالات الاجتماعية . حتى تعكس تلك البيانات والإحصاءات
الحالات الحقيقية والواقع الفعلي لهذه المجتمعات . وبذلك يتيسر
تقديم الخدمات الاجتماعية اللازمة لها .

وتلقى هذه الدراسة الضوء على أهمية بنوك المعلومات المحلية في

عملية التنمية الاجتماعية على المستوى المحلي والوطني . ومدى
تصديها للتعرف على المشاكل المعاصرة التي تواجه المحليات .
وكمدخل طبيعي لدراسة بنوك المعلومات المحلية . أسترخصت
مقومات المجتمع المحلي ومدى احتياجها للمعلومات . وأهداف بنوك
المعلومات المحلية في توفير المعلومات . التي تسهم في متابعة وتقييم
البرامج والخدمات المحلية . واستطردت الدراسة إلى تعريف بنوك
المعلومات المحلية بصفة عامة . ومراحل تطورها المختلفة . وأنواعها
ومكوناتها التي تتكامل في تنظيم المعلومات على المستوى المحلي
والإقليمي والوطني . وكمساهمة تطبيقية أفردت الدراسة فصلاً عن
معالم تصميم بنك معلومات التنمية الاجتماعية المحلية حتى يمكن
الاستفادة منه في إنشاء وتطوير هذا الجهد الرئيسي . كما استعرضت
الدراسة تنوع أحجام وتنظيمات بنوك المعلومات المحلية . ومدى
التعاون والتكامل المحلي والوطني في تصميم بنوك معلومات التنمية
الاجتماعية المحلية . والسمات المعيارية في تطويرها . وكل هذه
الموضوعات والاتجاهات التي تتضمنها الدراسة ما هي إلا لبنة لتركبة
الوعى بأهمية بنوك المعلومات المحلية ودورها الحيوى في تنمية البرامج
والمشروعات الاجتماعية .

المشاكل المعاصرة التي تواجه المجتمعات المحلية

إنَّ التطور السريع والمتلاحق لتنمية المجتمعات المحلية وما استتبعه ذلك من ضغوط إجتماعية واقتصادية . وضع على كاهل مخططي ومديرى برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية المحلية أعباء جمَّة . (١)

فبيئة المجتمعات المحلية أصبحت تُسم بعدة خصائص منها :
١ - زيادة التنوع والتعقيد . وأثر ذلك على الروابط والعلاقات الاجتماعية .

٢ - إزدیاد كافة أنواع المتغيرات التى يتعرض لها المجتمع المحلى . وصعوبة التنبؤ بها .

٣ - زيادة الارتباط بين القطاع الاقتصادى وسائر قطاعات المجتمع المحلى .

٤ - بزوغ نوع ما من الترابط بين التكنولوجيا المعاصرة وأسلوب حياة مواطنى المجتمعات المحلية .

٥ - مركزية السلطة وتجميعها فى بعض الوحدات الإدارية للمجتمع وأثر ذلك على عملية اتخاذ القرارات الفورية الرشيدة .

فبيئة حياة المجتمعات المحلية الحالية تتصف بالاضطرابات إلى حد ما^(٢) . فهي تشتمل على قوى مستقلة لا يمكن التحكم فيها عن طريق مؤسسات معينة . ومن أمثلة هذه القوى مشكلة التضخم وأزمة الطاقة والإرهاب والأزمة النقدية وما شابه ذلك ، وكلها تتفاعل بطرق لا يمكن التنبؤ بها على الإطلاق مما أدى إلى زيادة اضطراب بيئة المجتمع المعاصر ، ومن ثم تزايد الإحساس بالقلق والاكتئاب النفسى وانعدام الثقة لدى كثير من المواطنين .

بل إن كثيراً من أسباب مشاكل التطرف والعنف والبطالة والهجرة التى يشهدها المجتمع العربى المعاصر ترجع إلى الفجوة الثقافية وسرعة العمران والتطورات التكنولوجية المعاصرة . وكلها ترتبط بمهام الإصلاح الاجتماعى التى ما زالت فى حاجة قصوى إلى التدعيم فيما يتصل بالمجتمعات المحلية العربية .

وكان لمشاكل التنمية الاجتماعية تأثير واضح على الإدارة المحلية فى كثير من الدول العربية . فكثير من المسئولين والقيادات المحلية - سواء كانت سياسية أو تنفيذية أو مهنية - حاولوا أداء مهامهم من خلال الأشكال التقليدية المتوارثة للإدارة ، لكى يعالجوا كثير من المشاكل المعقدة التى استتبعها تطور المجتمع العربى المعاصر مثل^(٣) .

• كيف يمكن للمجتمع المحلى أن يحل مشاكل البيئة النابعة من الكثافة العالمية للسكان وتزايد العمران فى المدن المحلية ؟

كيف يمكن توفير الخدمات الاجتماعية بفاعلية وكفاءة لتنمية
الموارد البشرية في البيئة المحلية ؟
كيف يمكن توجيه وتخصيص موارد البيئة المحلية لبناء نوع المجتمع
الذي نستهدفه ؟

وحتى يمكن الإجابة على هذه التساؤلات وتحقيق ما يُرغى
منها ، فإن دور الموظف العام التقليدي في المجتمع المحلي يجب أن
يتغير بأن يقوم بالرقابة على تنمية المجتمع المحلي بصفة أساسية .
وبذلك يمكن للإدارة المحلية من أن تصبح أداة للتغيير في المجتمع
المحلي . ففي الوقت الحاضر أصبح الإهتمام الرئيسى بجهود التعليم
والتنمية الاجتماعية يتصل ببناء البيئة الشاملة ، حتى يمكن للفرد أن
ينمو طبقاً لاهتماماته وقدراته ويواجه احتياجاته الشخصية عندما
يحاول التغلب على ضغوط وقيود الحياة المعاصرة .

لذلك فإن النمط التقليدي لإدارة المجتمعات المحلية في حاجة
ملحة إلى إعادة النظر فيه . بحيث تأخذ في الاعتبار مزايا الأساليب
العلمية والتكنولوجية المتطورة .

ومن هذا المنطلق أصبح التوقيت ملائماً لتطبيق تكنولوجيا
المعلومات المعاصرة بأساليبها المتنوعة على تخطيط وتنظيم وإدارة
برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية في المجتمعات المحلية العربية .
وفي هذا الصدد يجب التعرف على تطبيق طرق نظم المعلومات

وبنوك أو قواعد البيانات والمعالجة الآلية للمعلومات في المجتمعات المحلية . كعامل أساسي هام في بيان العلاقات والوظائف والمستويات المختلفة لبرامج التنمية الاجتماعية المحلية . فكفاءة وفاعلية هذه البرامج والمشروعات تعتمد في المقام الأول على البشر . والطرق التي يجب أن تكون مرنة بالقدر الكافي . حتى تتلائم وتتواءم مع التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات وما صاحبها من بنوك المعلومات المحلية .

فقد أصبحت بنوك المعلومات المحلية أداة ضرورية في تداول كميات كبيرة من البيانات اللازمة لتخطيط وتنظيم ورقابة ومتابعة برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية المحلية . فهي تقدم الوسائل الضرورية للأفعال والقرارات المتداخلة بين هذه المشروعات والبرامج المحلية .

وعندما نحاول التعرف على مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات وما صاحبها من أساليب متقدمة مثل بنوك المعلومات في المحليات . نجد أنها لا زالت في مرحلة بدائية أو غير موجودة على الإطلاق في معظم الدول العربية . وقد بدأ أخيراً الاهتمام بهذا المجال في بعض الوزارات المركزية أو المنشآت الكبرى التي تتواجد في العواصم أو المدن الكبرى بالدول العربية . إلا أن هذا الاهتمام لم يمتد حتى الآن إلى المجتمعات المحلية . على الرغم من الاعتراف المتزايد

بأهمية استخدام الأساليب الحديثة لتكنولوجيا المعلومات في المجتمعات المحلية .

وإذا تتبعنا المداخل الأساسية لأساليب تكنولوجيا المعلومات في المجتمعات المحلية بالدول المتقدمة ، نجد أنها تختص بالتطبيقات ذات الوجهة العملية التطبيقية - وبنوك المعلومات أو قواعد البيانات ذات الاتجاه التجريبي^(١١) . فالتطبيقات تهتم أساساً بالمعالجة والتجهيز . وتهدف إلى تقليل التكلفة والاقتصاد والفاعلية . أما بنوك المعلومات فتعتبر محور التحليل والاستقراء . وتهتم في معظم الأحيان بتحسين بدائل القرارات لتنمية المجتمع بأقصى كفاءة ممكنة .

المُجَمَّع
المَحَلِّي العَرَبِي

يُقصد بالمجتمع المحلي البيئة الريفية أو الصحراوية أو الحضرية التي تشمل على تجمعات بشرية تقطن أماكن محددة على مساحات معينة . ويتكون المجتمع المحلي من عدد متنوع من الوحدات الإدارية التي قد تكون مستقلة أو غير مستقلة . وهي ذات أحجام وبنيات متنوعة ووظائف قد تكون مختلفة أيضاً .

وتختلف إدارة المجتمعات المحلية من دولة لأخرى تبعاً للتقسيم الإداري ونظام الحكم المحلي ودرجة المركزية واللامركزية في إدارة البرامج والمشروعات المحلية بكل منها . وتنقسم الهليات على الصعيد العربي بأنها تتكون من تقسيمات إدارية تصاعدية تبدأ بالقرية كما في مصر أو العادة كما في تونس . أو الناحية كما في اليمن الشمالية ، والتي تتجمع معاً وتدار في مراكز كما في مصر ومعتمديات في تونس وقضاعات في اليمن الشمالية ، ويتصاعد التجميع والإدارة خلال المحافظات في مصر والولايات في تونس والألوية (جمع لواء) في اليمن الشمالية ، وقد تنقسم وتتجمع هذه الوحدات المحلية إلى أقاليم تخطيطية لتحقيق الوحدة الاقتصادية والجغرافية لكل إقليم

كما في مصر والمغرب مثلاً. ويوجد مثل هذا التقسيم في باقي الدول العربية تحت مسميات مختلفة للوحدات المحلية .

وبرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية المختلفة والمتنوعة مثل الوحدات الاجتماعية ومراكز التكوين المهني ومراكز إعداد وتدريب الأسر المتوجة ومؤسسات التأهيل الاجتماعي للمعوقين ومشروعات الرعاية الاجتماعية ودور المسنين ومؤسسات الإيواء والإغاثة ودور المغتربين والمغتربات ومراكز الخدمة المتكاملة للأسرة والطفولة ومراكز ومؤسسات الدفاع الاجتماعي ... إلخ ، قد تنشأ قرية أو عمادة أو مجموعة منها ، أو لخدمة المركز أو المعتمدية المتمثلة في المدينة والقرى أو العمدات التي تتكون منها ، أو لخدمة المجتمع المحلي المتمثل في المحافظة أو الولاية .

ومن الملاحظ أن المجتمع المحلي سواء كان مدينة أو قرية/ عمادة لا يمثل نظاماً مغلقاً في حد ذاته^(٥). فكثير من المشاكل المحلية لا تقتصر على حدود المدينة أو القرية/ العمادة ، بل يجب أن تُدرس على نطاق شمولي على مستوى المحافظة أو الولاية والإقليم والدولة ككل . بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المشاكل تتجاوز الوحدات الوظيفية والتنظيمية في الهليات .

وعلى الرغم من الاختلافات التي تتواجد في الهليات ، فإن كثيراً من البرامج والمشروعات المحلية وما تتضمنها من بيانات

ومعلومات تظهر قدرًا كبيرًا من الترابط . فإدارة المجتمعات المحلية مثلها مثل إدارة الأعمال والإدارة العامة تُبنى على إدارة البيانات ، وعلى تجميع وحفظ ومعالجة وتوصيل كميات كبيرة من البيانات^(٦) .

وقد أدّت تكنولوجيا المعلومات المتقدمة — من حاسبات آلية ، وأساليب المصغرات القبلية ، ووسائل الاتصال ، وتسهيلات نقل البيانات — إلى تغييرات جوهرية في أنماط إدارة البيانات التقليدية . وبذلك أصبحت تكنولوجيا إدارة البيانات وما استتبعها من بنوك المعلومات المحلية ، عاملاً هاماً في تخطيط وتسيير ومتابعة برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية المحلية .

أهداف
بنوك المعلومات المحلي

تُعتبر نظم المعلومات المحلية وما يستتبعها من ضرورة توفر بنوك معلومات متطورة عنصراً جوهرياً في دعم النظم المحلية ، التي تسهم في التحكم في جودة حياة مواطني المجتمعات المحلية وتفاعلهم مع بيئتهم المحلية . فتهتم بنوك المعلومات المحلية بكثير من المشاكل الاجتماعية التي تواجه مواطني الهليات مثل المواطن المتزوج والمصاب بمرض السل ، والعائلة المكوّنة من ستة أبناء جميعهم مقيدون في المدارس العامة ولكن أحد الأبناء منحرف ومقيد في دوائر الشرطة ، والعائلة التي تقطن مسكن غير صحي وهكذا .

فبنك المعلومات المحلي يجمع بيانات مرتبطة بالمشاكل والشئون الاجتماعية من منظمات وهيئات ومصالح محلية سواء كانت حكومية أو خاصة في مكان واحد ، حتى يمكنه من تأدية خدمات متنوعة تخدم المجتمع المحلي بطريقة فعالة . فبدلاً من أن يسافر المواطن مئات الأميال للبحث عن احتياجاته الاجتماعية بين منظمات ومصالح الشئون الاجتماعية والصحة والتعليم وما شابه ذلك ، فإنه يختصر المسافة بالذهاب إلى بنك المعلومات المحلي مباشرة

وبذلك تفتح ملفات وسجلات هذه المنظمات المحلية أمامه ويحصل منها على ما يحتاجه من معلومات وما يستتبعها من خدمات اجتماعية مختلفة^(٧) وبذلك فإن المستفيد الأول من بنك المعلومات المحلي هو المواطن . وينعكس ذلك على توفير :

- خدمات شخصية أحسن وأكثر عدالة .
- مشاركة فعالة ومباشرة من المواطنين في التخطيط المحلي وتنمية المجتمع وتوفير الخدمات الاجتماعية المحتاج إليها .
- بجانب الفوائد الجمة التي تعود على المواطنين من بنك المعلومات المحلي . فإن هذه البنوك تسهم أيضاً في الحد من الإسراف والاستهلاك العام في الخدمات التي تؤديها الهيئات . وبذلك يمكن توفير الإمكانات والحد من التكاليف . وتوجيه الفائض من ذلك نحو برامج ومشروعات جديدة وتأمين الخدمات الاجتماعية المحلية .
- أما المزايا والفوائد التي يحنيها المخططون ورجال الإدارة المحلية من بنوك المعلومات المحلية فهي عديدة . وترتكز أساساً على ترشيد عملية اتخاذ القرارات وإنجاز المهام والأفعال بطريقة فعالة . فبنوك المعلومات المحلية تخدم ثلاثة أغراض رئيسية تتمثل في : تخطيط عمليات التنمية الاجتماعية . والإدارة اليومية للبرامج والمشروعات . والتنبؤ بالأوضاع الطارئة . وهذه الأغراض تتكامل وتتفاعل معاً . وتمثل مصدراً للمشاكل والصعاب التي تواجه تنمية

وإدارة المجتمعات المحلية . وعلى الرغم من أن تحقيق هذه الأغراض يجب أن يتحقق عن طريق استخدام نفس البيانات الأساسية ، إلا أن وظائف التخطيط والتنسيق تتطلب عادة معلومات إضافية تعتمد على طرق أكثر تعقيداً فيما يتصل بالتحليل والبرمجة والتكامل . ولذلك يجب أن تستخدم بنوك المعلومات المحلية أساليب النماذج الرياضية والمحاكاة الآلية ونظم الشبكات ونظريات القرارات الإحصائية والبرمجة الخطية وغير الخطية ، حتى تسهم في حل كثير من المشاكل المعقدة في تخطيط المشروعات والبرامج المحلية وتوفير الخدمات المحلية بنجاح وكفاءة .

مما سبق يتضح أن أهداف بنوك المعلومات المحلية يمكن تلخيصها فيما يلي :

- ١ - توفير المعلومات الضرورية عن احتياجات المواطنين .
- ٢ - تتبع الأفراد والأسر خلال الخدمات المقدمة للتأكد من حصولهم عليها كما خطط سلفاً .
- ٣ - توفير المعلومات الملائمة لترشيد القرارات الإدارية المتعلقة بالخدمات التي حصل عليها الأفراد والأسر .
- ٤ - تطوير وتحسين العلاقا بين المواطنين والسلطات المحلية .
- ٥ - مشاركة المواطنين في حياة المجتمع المحلي بصورة إيجابية .
- ٦ - سد الفجوة التي قد تتواجد في المجتمع المحلي بين التخطيط

والإدارة المحلية .

- ٧ - جدولة الخدمات الاجتماعية المحلية على أساس منظم .
- ٨ - زيادة الرقابة على عتمادات التنمية الاجتماعية المحلية .
- ٩ - تقوم برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية .
- ١٠ - الحد من تكرار الخدمات .
- ١١ - التحكم في كمية ونوعية الملفات والسجلات والبيانات واستبعاد أى تكرار فيها .

بنوك المعلومات المحلية

قبل استعراض مفهوم بنك المعلومات الهلّ يجب البدء بتعريف المقصود من لفظى البيانات أو المعطيات والمعلومات .

إن لفظى البيانات والمعلومات يستخدمان فى كثير من الأحيان بصورة مترادفة ومتداخلة . وفى الواقع استُخدم اللفظان بصورة مترادفة فى سياق هذه الدراسة على الرغم من أن اللفظين يرتبطان بمفاهيم مختلفة . فلفظ البيانات أو المعطيات يُقصد فيه الحقائق أو الأحداث من أرقام وإشارات وحروف التى تصف المعلومات الغير مكتشفة والغير متداولة أى الغير ملائمة للاستخدام ، أما المعلومات فتشتمل على البيانات المعالجة من حيث التنظيم والتقوم والتى أعتبرت ملائمة لشخص ما لكى يستخدمها للإجابة على تساؤله أو حل مشكلة . فثلاً يعتبر الكتاب المخلق مشتملاً على مجموعة من البيانات ، ولكن عندما يفتح هذا الكتاب فقد يجد قارؤه معلومات فيه ^(٨) . أى أنه من متطلبات التفكير البشرى النشط والتأمل تحويل بعض أجزاء من البيانات إلى المعلومات ، وتُجمع البيانات والمعلومات لتحقيق أهداف تخطيط وإدارة المجتمعات

المهنية . وبينما تبقى البيانات كما هي نجد أن متطلبات المعلومات يصعب التعرف عليها بالتحديد ، كما أنها قد لا تفي باحتياجات مستخدمياً . وتعالج الحاسبات الآلية البيانات أو المعطيات وتوفر المعلومات عند البرمجة المناسبة . وبذلك يمكن تعريف البيانات بأنها عرض للحقيقة أو الحدث ، أما المعلومات فهي نتيجة تجميع وتحليل وتلخيص البيانات .

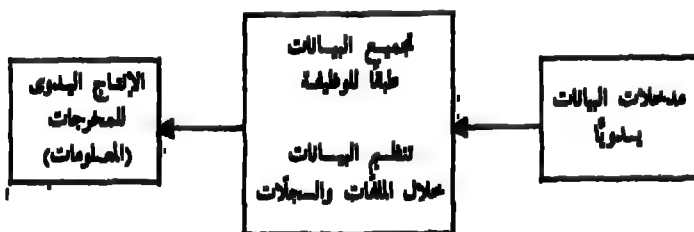
وبذلك يُستخدم بنك المعلومات كمترادف لقاعدة البيانات . أى أنه التجميع الكلى للبيانات الضرورية لتلبية متطلبات المجتمع الملى من المعلومات وبنك المعلومات الملى هو مجموعة منظمة من الحقائق والأحداث عن البيئة المحلية تُحفظ معاً لخدمة متطلبات المعلومات . أى أنه التجميع المشترك للبيانات الذى يبنى عليه المجتمع الملى أنشطته وقراراته . وبهذا المفهوم يمكن اعتبار وحدة الحفظ أو الأرشفة فى المجتمع الملى بمثابة بنك معلومات ملى يتسم بالصيغة التقليدية . وباستخدام تكنولوجيا المعلومات المعاصرة ، أصبح فى الإمكان تخزين بنك المعلومات على وسائط التداول المباشر حتى يمكن استرجاع المعلومات بكفاءة وبسرعة . وينب أن يستوعب أسلوب تخزين المعلومات عمليات إدخال وصيانة واسترجاع البيانات . وتحدد البيئة المحلية نوعية بنك المعلومات ومدى تكيفه مع المتغيرات المختلفة^(١) .

ويشمل بنك المعلومات المهلى كل البيانات التى تتطلّبها عمليات تخطيط وتسيير ومتابعة برامج ومشروعات ومؤسسات التنمية الاجتماعية فى المجتمع المهلى . وبذلك فهو يخزن البيانات والمعلومات الجارية والتاريخية والمستقبلية التى تُعالج وتُنظّم بأسلوب منطقي . حتى يمكن استرجاعها عندما تظهر الحاجة لذلك .

وقد مرّ تطوير بنك المعلومات الحديث خلال ثلاث مراحل هى (١٠) :

المرحلة الأولى وتتمثل فى بنك المعلومات التقليدى الذى تُعرض فيه البيانات بأسلوب يدوى لا يدخل فيها أساليب المعالجة المتطورة . وتنظم البيانات فى الملفات والسجلات كما هو مبين فى الشكل التالى :

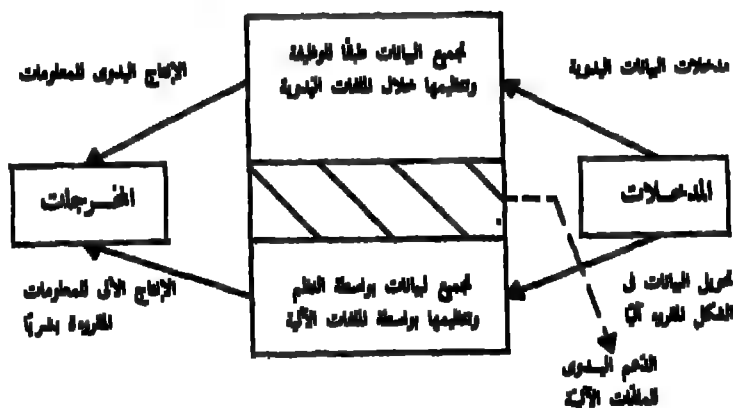
شكل (١) بنك المعلومات التقليدى اليدوى



المرحلة الثانية لتطوير بنك المعلومات تراعى أسلوب الملفات والسجلات التقليدى وأسلوب تحليل النظم والمعالجة المتطورة .

وفي هذه المرحلة يُقسم بنك المعلومات إلى أجزاء في الملفات والسجلات من خلال مدخل النظم والعلاقات المتداخلة للملفات. وفي هذه المرحلة قد لا تستخدم الآلية بتوسع كما في الشكل التالي :

شكل (٢) بنك المعلومات المبني على الملفات والنظم



ومن هاتين المرحلتين ظهرت عدّة مشاكل يمكن تلخيصها فيما يلي :

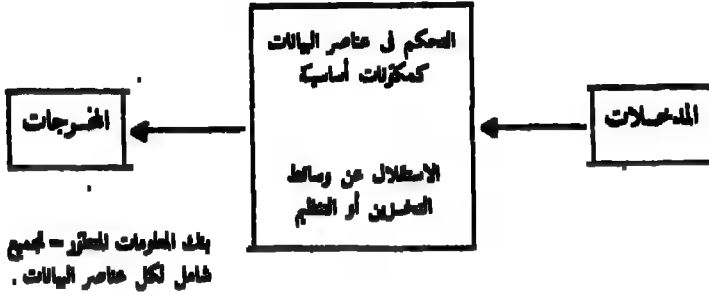
- ١ - بنك المعلومات لا يعتبر وحدة أو كياناً ذاتياً. والكيانات السائدة والمسيطر على بنك المعلومات التقليدي تتمثل في الملفات والسجلات.

- ٢ - يؤدي بنك المعلومات في مرحلة التطوير الثانية تجزئيات إضافية بإدخال تقسيم الملفات اليدوية والملفات الآلية .
- ٣ - إفتقاد الرقابة على بنك المعلومات مما يؤدي إلى تزايد وتكدس البيانات غير المطلوبة . فالبيانات هي التي تُخزن فقط في بنك المعلومات . أما ما ينتج منها من معلومات فلا تجد مكاناً فيه .
- ٤ - إن أمن الملف في شكله الطبيعي هو الأسلوب المسيطر على بنك المعلومات . بينما يهمل إلى حد كبير أمن البيانات ذاتها .
- ٥ - مدخلات ومُخرجات بنك المعلومات ترتبط بالملفات المعينة فقط .

- ٦ - عدم توفير المعلومات من بنك المعلومات كحصولها مباشرة لموارد البيانات .

المرحلة الثالثة المتمثلة في بنك المعلومات المتطور تصبح فيه عناصر البيانات المدخل والمكونات الأساسية له لا الملفات والسجلات . أى أن بنك المعلومات يمثل تجميع متكامل لكل عناصر البيانات ، بغض النظر عن وسائل التخزين أو تنظيم الملفات والسجلات . وباستخدام هذا المدخل يصبح في الإمكان التغلب على كل المشاكل السابقة والمتصلة بتوجيه بنك المعلومات تجاه الملف والنظام فحسب . والشكل التالى يبين بنك المعلومات المتطور .

شكل (٣) بنك المعلومات المتطور



ويلاحظ أن إطار بنك المعلومات المتطور يتجه نحو البيانات .
أي :

المدخلات ← البيانات ← المخرجات

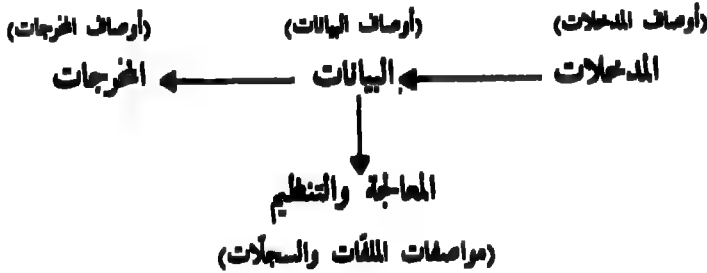
وذلك بعكس الوجه التقليدي لبنك المعلومات التي تركز على
المعالجة ، أي :

المدخلات ← المعالجة ← المخرجات

ويلاحظ ^١ سبق أن بنك المعلومات المتطور يرتبط بالبيانات
الواجب توفيرها للمعالجة والتنظيم حيث تحتاج إدخال البيانات
المطلوبة من بنك المعلومات لإنتاج وعرض المعلومات المطلوبة .

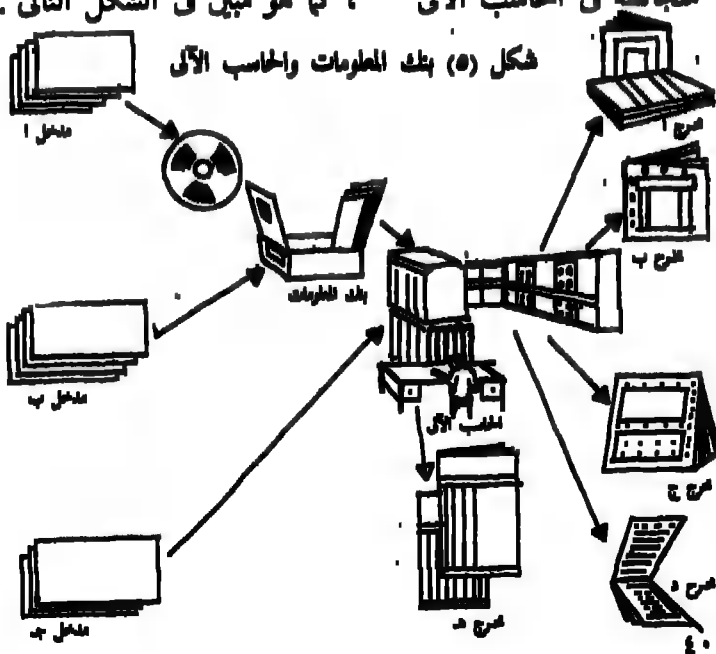
ويوثق بنك المعلومات بواسطة أوصاف البيانات ، كما أن المعلومات الناتجة والمخرجة منه تُوثق أيضاً بواسطة أوصاف المخرجات . أما البيانات المطلوبة لتطوير وتوسيع وحفظ بنك المعلومات ، فإنها تُوثق طبقاً لأوصاف المدخلات . كما يمثل شكل توثيق إدارة البيانات .

شكل (٤) توثيق إدارة البيانات



أما تخزين بنك المعلومات فقد يتم بطريقة يدوية بصفة كلية ، أو بأسلوب يجمع بين الأداء اليدوي والآلي في نفس الوقت . فتداول البيانات في الحاسب الآلي - عند استخدامه - يتقرر إلى حد كبير عند ظهور الحاجة لمعالجة البيانات ، ونقل وسائط وعناصر

البيانات إلى وحدة التجهيز المركزية بالحاسب بأسلوب غير مباشر .
 ففي العادة يتواجد بنك المعلومات المتطور في الذاكرات المساعدة
 للحاسب الآلى ، المتمثلة في الأوعية والوسائط غير التقليدية
 كالأشرطة والإسطوانات المغنطة . وعند الحاجة لبيانات معينة
 سواء للمعالجة أو الإستخدام ، فإن هذه البيانات تنقل مع البيانات
 المرتبطة بها للذاكرة الأساسية للمعالجة في الحاسب الآلى . ويحدد
 هذا الإنتقال مدى استخدام وتنظيم بنك المعلومات ، وبذلك
 تتحول الذاكرات المختلفة والمتنوعة في بنك المعلومات إلى ذاكرة
 متجانسة في الحاسب الآلى^(١١) ، كما هو مبين في الشكل التالى .



- وتتمتاز بنوك المعلومات بعدة خصائص منها (١٢) .
- ١- مرونة البيانات فيما يتصل بالوقت والفحوى والسعة حيث تُسهّم في عمليات الإضافة والحذف والتحديث .
 - ٢- تكييف البيانات لتتواءم مع التطبيقات والبرامج والمشروعات .
 - ٣- سهولة تداول البيانات وإمكانية الحصول عليها بسرعة عندما يحتاج إليها .
 - ٤- جودة المعلومات من حيث دقة وصحة البيانات وملاءمتها للتطبيقات والاستخدامات المختلفة .

انواع ومكوّنات بنوك المعلومات المحليّة

تتعدد وتنوع بنوك المعلومات المحلية طبقاً للأغراض والوظائف والأنشطة التي تنشأ من أجلها . ويشتمل المجتمع المحلي على كثير من الوظائف والأنشطة التي ترتبط وتتفاعل معاً في تسيير أمور المجتمع وتنميته من كافة الوجوه . ونحتاج هذه الوظائف والأنشطة المحلية إلى كثير من البيانات الأساسية التي قد تنبع منها مباشرة أو تصب فيها من خارج المجتمع المحلي .

فإلى جانب بيانات التنمية الاجتماعية المحلية من وحدات ومراكز اجتماعية ومؤسسات الضمان الاجتماعي والإعانة وتنظيم الأسرة ودور الحضانة والأسر المنتجة واللجان الاجتماعية الفرعية ومؤسسات الدفاع الاجتماعي... إلخ . توجد في المجتمع المحلي مجموعات من البيانات الأساسية عن السكان والقوى العاملة والإسكان والمرافق والتعليم والثقافة والإعلام والسياحة والصحة والخدمات الدينية والنقل والمواصلات والزراعة والثرى والصرف والصناعة والمؤسسات المالية والطبيعة الجغرافية والتطورات التاريخية وشئون الأمن العام... إلخ .

وقد يُنشأ لكل نشاط أو وظيفة بنك معلومات تقليدى أو أحد التطبيقات الخاصة بالمعالجة الآلية للبيانات . وقد تتكامل بيانات نشاطين أو أكثر في أحد بنوك المعلومات المحلية التى تُصمَّم للتفاعل مع بنوك معلومات الأنشطة المحلية الأخرى .

والإتجاه الحديث في تصميم بنوك المعلومات يستبعد إنشاءها على أساس أنشطة ووظائف الإدارة المحلية ذات الصبغة التقليدية التى تتسم بالتباعد وعدم الترابط إلى حد كبير . وعلى ذلك أصبحت بنوك المعلومات الحديثة تُصمَّم على أساس آخر معتمد على طبيعة المعلومات المتصلة بالبيئة المحلية من جهة . وبالإدارة المحلية من جهة أخرى ويتم ذلك في إطار نظم المعلومات .

وفي العادة تُنشأ نظم وبنوك المعلومات التى تختص بالبيئة المحلية لكل من :

• السكان :

• الأطلان والعقارات وشبكات الخدمات والمنافع العامة .

• المنظمات والهيئات والمصالح والمؤسسات .

أما نظم وبنوك المعلومات المختصة بالإدارة المحلية فنشأ لكل من :

• القرى العاملة في الإدارة المحلية .

• الموارد والإعتمادات المالية أى كل التدفقات النقدية الداخلة

والخارجة في المجتمع المحلى من مصروفات وإيرادات واستثمارات .

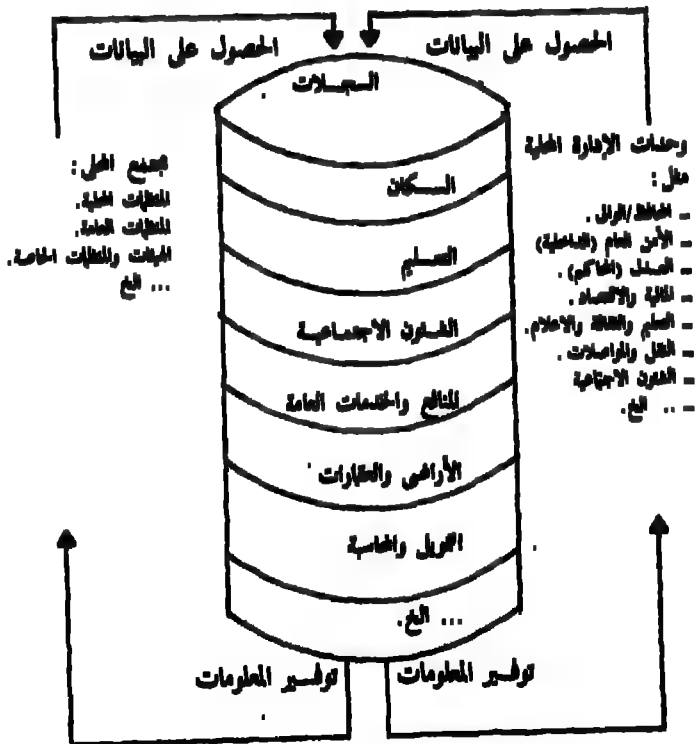
• الموارد المادية المتوفرة في المجتمع المحلي ومدى استخدامها واستهلاكها .

وتتفاعل كل هذه النظم وتتكامل معاً فيما يطلق عليه نظام المعلومات الإدارية للمجليات الذى يربط معلومات الإدارة المحلية معاً . بالإضافة إلى معلومات البيئة المحلية والمعلومات الغير محلية الواردة من المجليات الأخرى . والمعلومات المتصلة بالتطورات الوطنية والإقليمية والدولية .

ويمثل هذا الترابط والتفاعل بين هذه النظم وبنوك المعلومات في الشكل التالى :

من الشكل السابق يتضح أن البيانات المجمعة والمتوفرة في بنوك المعلومات المحلية تستخدم في أغراض ومهام عديدة ، فالبيانات المجمعة لغرض واحد قد تستخدم في أغراض ومهام أخرى في نفس الوقت . فعلى سبيل المثال تستخدم البيانات والمعلومات المالية في رسم سياسات وأهداف البرامج والمشروعات وإعداد خطط تنفيذها ، وتتفاعل مع بيانات السكان في تحديد نوع وحجم هذه البرامج ومدى توفر القوى العاملة في المجتمع المحلي للقيام بأدائها . وإذا استخدمنا نموذج مبسط لبنك المعلومات المحلي مبنى على مركزية تخزين واسترجاع المعلومات في مجتمع محلي ذا كثافة محدودة من السكان ، نجد أن هذا البنك يحصل على بياناته من نظم الإدارة المحلية والمجتمعات المحلية الداخلة في نطاق الإدارة المحلية والمتفاعلة معها كما يتضح في الشكل التالي :

شكل (٧) جمع وتكامل واستخدم المعلومات



تَصْمِيْمُ بَنْكٍ مَعْلُومَات
مَحَلِّي لِّلْخِدْمَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ

إن محور إهتمام برامج ومشروعات التنمية الإجتماعية المحلية يتصل بفئات معينة من المواطنين سواء كانوا أفراداً أو أسراً في حاجة إلى رعاية وخدمة إجتماعية معينة . فهناك الطفل اليتيم أو المنشغل عنه والديه . والحادث أو الشاب المحتاج لتقويم وتهذيب . ورب الأسرة العاطل عن العمل أو المعدم المحتاج إلى ضمان إجتماعي ، والمعوق بعاهة مستديمة ، والمسن المحروم من الرعاية الأسرية ، والأسرة المنكوبة نتيجة لكارثة أو فقر مدقع ، أو المحتاجة لتنظيم النسل ... إلخ . كل هذه الفئات من المواطنين محل إهتمام برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية المحلية .

وتدار هذه البرامج والمشروعات من خلال مراكز ومؤسسات وملاجئ قد تتبع وحدة أو مديرية الشئون الاجتماعية بالمحافظة أو الولاية . أو تتبع الجمعيات الاجتماعية الخاصة المسجلة . وتمول هذه البرامج والمشروعات تمويلًا عامًا من قبل الدولة ، أو تمويلًا ذاتيًا من قبل الجمعيات الاجتماعية الخاصة . وقد يكون التمويل الذاتي معانا من قبل الدولة . ويخدم هذه البرامج والمشروعات

الاجتماعية أخصائيون إجتماعيون ذوو إعداد خاص يتطلب تنمية وتدريب مستمرين .

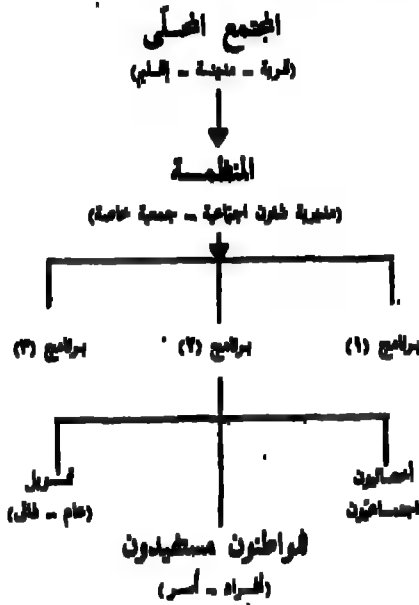
وتتواجد هذه البرامج والمشروعات الاجتماعية في بيئة محلية ذات خصائص ومواصفات مميزة ولكنها متفاعلة مع غيرها من الهليات الأخرى في الدولة . ومتأثرة ببرامج التنمية الاجتماعية التي تتواجد في الدول الأخرى سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي . كما تؤثر في هذه البيئة المحلية وظائف وأنشطة الإدارة المحلية التعليمية والصحية والثقافية والخدمات ... إلخ . مما ينعكس على مدى كفاءة وفاعلية برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية المحلية .

ونحتاج هذه البرامج والمشروعات إلى متابعة وتقويم ورقابة باستمرار حتى يمكن تحقيق أهدافها خلال تعبئة الموارد والإمكانات واستغلالها بأقصى كفاءة .

وتتمثل وظيفة بنك معلومات التنمية الاجتماعية المحلي في تجميع وتحليل وتوفير المعلومات الضرورية التي تعرف بالبرامج والمشروعات الاجتماعية ومواردها البشرية والمادية . والمصالح والجمعيات التي ترعاها وتدعمها وتمولها . وفئات المواطنين المستفيدين بالرعاية والخدمات الاجتماعية وأماكن تواجدهم في المجتمع المحلي . ولتحقيق هذه الوظيفة ترتبط وتتفاعل البيانات الأساسية المحصلة عن البرامج والمصالح والجمعيات والمجتمع المحلي بمواطنيه كما هو موضح في

الشكل التالي :

شكل (٨) محاور بيانات بنك المعلومات



وترتبط محاور بنك المعلومات معاً وفقاً لأسلوب معالجة وتصنيف البيانات ، الذي يحدد مجموعات وعناصر البيانات والعلاقات بينها . فكل برنامج أو مشروع يمثل نشاطاً مستقلاً في حد ذاته ولكنه يرتبط بالأبعاد الأخرى . وحيث أن بنك المعلومات سيتعامل مع عدد كبير من البرامج والمشروعات الاجتماعية المحلية التي سترداد

بمرور الزمن لذلك يجب أن يُصنف ويُرمز لكل منها برقم خاص يُحدّد مجاله الخدمي أو الوظيفي ويُميزه عن غيره ، ويوضح مدى ترابط البرامج والمشروعات المتشابهة .

والبرنامج أو المشروع الاجتماعي يرتبط بمنظمة ما ترعاه وتديره . وقد تكون هذه المنظمة وحدة أو مديرية الشئون الاجتماعية التابعة للإدارة المحلية ، أو جمعية خاصة مسجلة ومعتمدة لتنفيذ المشروع أو البرنامج . ولذلك يجب تعريف وتحديد المنظمة بترميز خاص يُحدّد النوعية والتبعية .

أما البيئة أو المجتمع المحلي سواء كان قرية أو مدينة يتواجد فيه ويخدمه برنامج التنمية الاجتماعية ، فيُعرف ويُحدّد بواسطة التصنيف والترميز الإداري أو الجغرافي المتبع الذي يُحدّد فيه المحافظة/الولاية ، والمركز/المعتمدية والقرية/العادة مثلاً وقد يتسع ليشمل الإقليم التخطيطي. أيضاً .

وتوفير خطط التصنيف والترميز يمكن ربط البرنامج الاجتماعي بمكوناته المختلفة من مواطنين مستفيدين ، وأخصائيين اجتماعيين ، وتمويل المنظمة المنفذة في البيئة المحلية المعنية .

وتعتمد تفاصيل تصميم وبرجة محاور تلك المعلومات المحلي على تحديد وتعريف ووصف مُدخلاته من البيانات ومُخرجاته من المعلومات^(١٣) . وبالطبع لن يُتوصّل إلى ذلك مرة واحدة ،

فالمدخلات سوف تحتاج إلى مراجعة وتحرير وتطوير مستمر ، كما أن مخرجاته من المعلومات والتقارير سوف تعتمد على الأفعال والقرارات التي ستُخذ مستقبلاً للإستفادة القصوى منها . وبعد الإختبار والتجريب وتقليل معدل الأخطاء بأقل درجة ممكنة ، يمكن وضع بنك المعلومات المحلي موضع التنفيذ وتشغيله لتحقيق الأهداف المُبتغاه منه .

وبذلك يجب تصميم مجموعة من النماذج المُعَبَّنة لكي تستوعب مُدخلات البيانات للفرد والأسرة والأخصائى الاجتماعى والبرنامج والمنظمة والبيئة . ويراعى فى إعداد هذه النماذج البساطة والسهولة والوضوح حتى يمكن ملأ بياناتها بكفاءة . كما يجب أن تُصمَّم عناصر بيانات كل نموذج بحيث ترتبط وتتفاعل مع عناصر بيانات النماذج الأخرى .

أما عناصر بيانات نموذج المواطن - وهو العميل الأساسى لبرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية المحلية - فتشتمل على : نوع الرعاية والخدمة الاجتماعية المطلوبة ، واسم المواطن وعمره ورقم هويته أو تحقيق شخصيته وعنوانه فى البيئة المحلية ، وعدد غرف المسكن والدخل الشهري إن وُجد ، ومصادر هذا الدخل عن طريق العمل أو المعاش ورقه أو معونة عامة ...إلخ ، والمصاريف الشهرية المُقدَّرة . وفى حالة الأسرة يُبيِّن عدد أفراد الأسرة ، وعدد

الأطفال في سن الحضانة قبل ٦ سنوات وعدد الأطفال المقيدين في المدارس . وقائمة بأسماء أعضاء الأسرة تشتمل على تاريخ الميلاد والجنس والنوع . وحالة العمل لكل فرد مثل قبل المدرسة . في المدرسة . يعمل أو عاطل ... وغير ذلك من عناصر البيانات التي توضح حالة المواطن الفرد أو الأسرة..

وقد يخضّر المواطن مباشرة إلى بنك المعلومات المحلي الذي يساعده في ملء هذا النموذج ويُحيله مصحوبًا بصورة من هذا النموذج إلى البرنامج الاجتماعي المناسب الذي يجب إحتياجاته ويقدم الخدمة له . والمركز أو المؤسسة الاجتماعية التي تقبل تقديم الخدمة للمواطن تراجع بيانات النموذج وتعتمدها . وترسل نموذج آخر مختصر يبين اسم المواطن أى العميل ورقم هويته أو تحقيق شخصيته العائلية أو الشخصية والخدمة المؤداة له . ويُسهّم هذا النموذج في توفير البيانات الأولية لمتابعة الخدمة المؤداة من خلال البرنامج الاجتماعي . وعندما يحتاج شخص ما مساعدة عاجلة . فإن كل أعضاء أسرته توفر لهم المعونة اللازمة . وقد يقتصر دور بنك المعلومات المحلي على تلقى بيانات عملاء المراكز الاجتماعية من خلال النموذج المختصر الذي يُرسل إليه من المركز الاجتماعي بدون إحالة العميل إلى المركز أو البرنامج الاجتماعي . وقد يكون ذلك الأسلوب مناسبًا في المرحلة الأولى من إنشاء بنك المعلومات .

أما النموذج الثاني لمدخلات بنك المعلومات المحلي . فيشتمل على عناصر بيانات البرامج والمشروعات الاجتماعية المحلية . المثلة في مراكز ومؤسسات وملاجئ الخدمات الاجتماعية ... إلخ مثل : الإسم . النوعية . التبعية . الموقع والعنوان . نوعية العملاء وعددهم . الإحصائيين الاجتماعيين الموازنة السنوية الإجمالية وتوزيعها على نفقات خدمة العملاء والمصاريف الإدارية كالأجور والمرتبات والصيانة . وموارد التمويل عامة أو خاصة ... إلخ وقد يُخصّص للأخصائيين الاجتماعيين نموذج خاص لكل منهم يشتمل على الإسم والهوية أو تحقيق الشخصية والمؤهلات والتدريب والوظيفة وما شابه ذلك . حتى يمكن حصر الطاقات والإمكانات المتاحة لتنميتها والإستفادة القصوى منها .

ويُصمّم نموذج آخر يتضمن بيانات عن المنظمة التي يتبعها البرنامج مثل الإسم . والنوعية عامة أو خاصة . ورقم وتاريخ الإشهار أو الإعتماد في حالة الجمعيات الخاصة . والعنوان . والأهداف . ورأس المال ومصادر التمويل . والموازنة السنوية وتوزيعها على البرامج والمشروعات الاجتماعية ... إلخ .

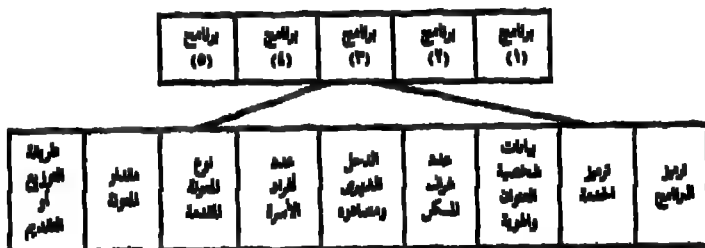
أما نموذج البيئة المحلية كالقرية/العماة أو المدينة والتي يتواجد فيها المركز الإجتماعى مثلاً ، فيجب أن يُصمّم بحيث يشتمل على عناصر البيانات التالية : إسم القرية أو المدينة ، الخصائص الجغرافية

من حيث المساحة والمناطق الزراعية والسكنية والصحراوية والوديان . والحالة الحضرية قرية أو مدينة . وتوزيع السكان ومجموعهم . ومعدل النمو السكاني . وحالة التعليم وعدد المقيدين بالمدارس وخريجو الجامعة ونسبة الأميين . والقوى العاملة من الرجال والنساء . والتصنيف الاقتصادي للدخول .

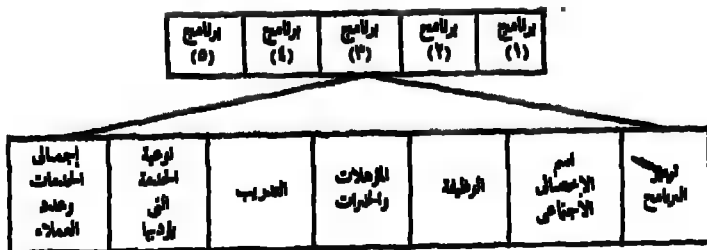
ونماذج مُدخلات البيانات الوصفية هذه تترابط وتتفاعل كما هو موضح في الشكل التالي :

شكل (٩) تِرابُ نماذج البيانات الوصفية

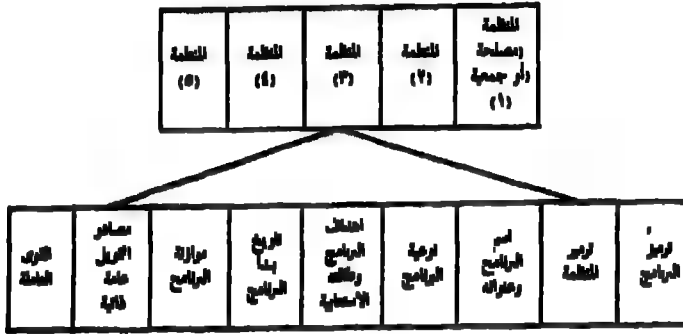
١ - عناصر بيانات وصف العميل



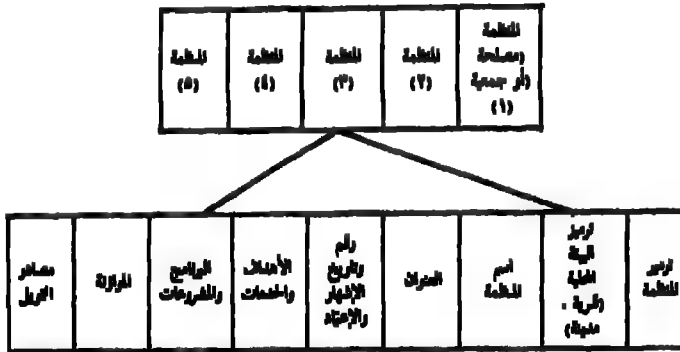
٢ - عناصر بيانات الإحصائي الاجتماعي



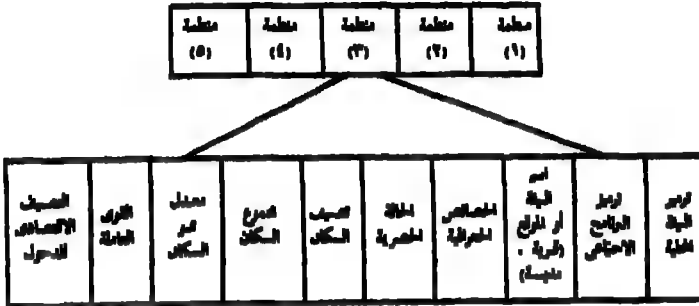
٣ - عناصر بيانات البرامج (المركز الاجتماعي ...)



٤ - عناصر بيانات وصف المنظمة



٥ - عناصر بيانات وصف البيئة أو الموقع المثل لكل برنامج



هذه النماذج التي تصف عناصر البيانات المدخلة في بنك المعلومات المثل تُراجع وتجدد بصفة مستمرة . كما أنها تُعالج وتُحلل وتُستقرأ لإسترجاع المعلومات التي تسهم في عمليات التخطيط والإدارة والمتابعة والتقوم المستمر لبرامج التنمية الاجتماعية المحلية .

يجانب هذه النماذج الوصفية . يتزود بنك المعلومات بالوثائق المتنوعة التي تحدد وتُعرف الأنشطة والوظائف المختلفة في المجتمع المحلي . وتنظم وتوثق لخدمة التنمية الاجتماعية المحلية . كما يجمع بنك معلومات التنمية الاجتماعية المثل المعلومات المنشورة في الكتب والدوريات . وتقارير البحوث عن اتجاهات التنمية الاجتماعية في الهليات سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي . ثم توثق وتثبت للمخططين والإخصائيين في مجالات الرعاية الاجتماعية بما يسهم في تنميتهم وتوعيتهم .

إن تصميم بنك معلومات التنمية الاجتماعية المحلي بالأسلوب السابق عرضه سوف يساعد الإدارة المحلية في عمليات التخطيط .
ورسم السياسات . واتخاذ القرارات الرشيدة بأعلى كفاءة وفاعلية .
مما يعود بالنفع على المجتمع المحلي بصفة عامة . وذلك من خلال التقارير والخدمات التي يخرجها بنك المعلومات مثل :

- تقارير عن عدد الخدمات الاجتماعية التي توفرها مؤسسة أو هيئة اجتماعية كل شهر بالإضافة إلى إجمالي الخدمات المقدمة خلال سنة
- تقارير تُحدد وتُعرف العدد الإجمالي للعملاء أو المواطنين المستفيدين بكل خدمة اجتماعية . وتُصنّف بالجنس والعمر والنوع والوظيفة ومورد الدخل والمجال الجغرافي وعدد أفراد الأسرة... إلخ .

- تقارير تُحدد الإحصائيين الاجتماعيين في كل خدمة اجتماعية . ووظائفهم وخبراتهم . والعدد الإجمالي للعملاء أو المواطنين الذين يُخدمهم الإحصائي الاجتماعي في أي نوعية .
- خدمات التوعية الجارية والبحث الإثنقائي للمعلومات عن الاتجاهات الاجتماعية الحديثة .

وبذلك تسهم مخرجات بنك المعلومات المحلي في توفير بيانات ومعلومات جديدة أو قديمة بطريقة أكثر تنظيمًا مما كان متوفرًا من قبل في نظم الحفظ التقليدية المتبعة في معظم الهيئات بالدول العربية .

تَنْوَعُ أَحْجَامُ وَتَنْظِيمَاتُ
بَنُوكِ الْمَعْلُومَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ

تختلف المجلات وتنوع في الدولة الواحدة ومن دولة لأخرى في العالم العربي . بين الكبيرة والمتوسطة والصغيرة من حيث المساحة وعدد السكان ومدى التحضر . وهنا يبرز هذا السؤال : هل يتشابه عرض ومعالجة المعلومات في كل المجلات رغم اختلافها في الحجم ؟ أم أنه في الإمكان استخدام نموذج مصمم لبنك المعلومات على في كل المجلات الأخرى في الدولة ؟

إن الإجابة على هذا السؤال يمكن استنباطها من استعراض مقومات عرض وتقنين المعلومات . ومدى الحاجة إليها في بنوك المعلومات المحلية .

من الملاحظ أن أصغر معلومة عرضت في تصميم بنك معلومات التنمية الاجتماعية المحلي - كما هو موضح في الفصل السابق - تمثل في الشخص سواء كان فرداً أو أسرة أو إحصائي اجتماعي . ويتشابه ذلك في كل المجلات بدون استثناء . أما الاختلاف والتنوع الذي قد يحدث . فيتصل بدرجة تفصيل البيانات المطلوبة عن الشخص طبقاً للحاجة لذلك . فعلى سبيل المثال قد يكون هناك حاجة

للتعرف على عدد الأفراد المعوقين في إحدى القرى أو المدن . ومقارنتهم بالمعوقين في قرية أو مدينة أخرى على أساس خصائص الجنس والنوع والعمر . وقد تُفَصِّل بيانات خاصة العمر طبقاً للسنة والشهر واليوم . وقد تُفَصِّل الحالة الاجتماعية بمتزوج أو أعزب . وإذا كان متزوج فتفصل عناصر البيانات بعدد الأبناء الذين يعلمهم وهل هم في سن الإلزام ومقيدين في المدارس أم لا ؟ وما هي أعمارهم ؟ وغير ذلك من البيانات المفصلة .

هذا التنوع في تفصيل البيانات إذا صُمِّم من البداية في مُدْخَلَات أحد بنوك المعلومات المحلية قد يُسْتَفَاد منه في بنك معلومات آخر يحتاج لدرجة كبيرة من التفصيل . كما أنه قد يُطَبَّق في بنك معلومات آخر بخلاف التفاصيل التي لن يُحْتَاج إليها . وبذلك تصبح معالم التصميم واحدة تطبق للاحتياجات المتنوعة . ولذلك يجب :

- تأكيد تفصيل البيانات على الرغم من أنها قد لا تستخدم في المحليات الصغيرة .
- إختيار درجة التفصيل على أساس مدى الفاعلية والكفاءة والتكاليف .
- تفضيل تفصيل البيانات عند استخدام الآلية الحديثة في معالجة المعلومات .

- استبعاد البيانات غير المستخدمة - وعدم إدخالها في بنك المعلومات المحلى حتى لا تتكدس البيانات وترداد التكلفة والجهد.
- ويصحب تطوير بنك المعلومات المحلى تقنين موحد في تداول وعرض المعلومات . أى أن التقنين يسبق الآلية التى تُعتبر أداة وليست هدفاً في حد ذاته .
- وعند تقويم إمكانيات ومقومات بنوك المعلومات المحلية الصغيرة يجب اعتبار العوامل التالية :
- تكامل المعلومات والنظم الإدارية يعتبر عنصراً هاماً لكل من الهيئات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة على حد سواء .
- إزدیاد الحاجة المستقبلية للمعلومات الإدارية المتصلة بالترابط والتفاعل بين الهيئات مما يستدعى تطبيق التصميم المفصل لبنك المعلومات المحلى الكبير .
- التعاون بين الهيئات في تصميم بنوك المعلومات المحلية عنصر هام ومساعد للمحليات الصغيرة . إذ يسهم في تقليل التكلفة وتحسين نظم المعالجة لمستويات متعددة من بنوك المعلومات .
- أى أن النموذج المصمم لبنك معلومات التنمية الاجتماعية المحلى يمكن أن يكون معياراً يؤخذ به في إنشاء وتطوير بنوك معلومات في الهيئات الأخرى وبذلك يصبح التعاون بين الهيئات في إنشاء وتطوير نظم وبنوك معلوماتها عاملاً ضرورياً وجوهرياً في هذا المجال .

ويؤثر طبيعة وحجم المجتمع المحلي ذاته على حجم ونوعية بنك المعلومات المحلي . فالبيئة المحلية التي تتصف بصغر المساحة وقلة عدد السكان . قد تجد من الأجدى لها إنشاء بنك معلومات محلي واحد في عاصمة المحافظة يخدم كل القرى والمدن بها . أو قد تتعاون عدة محافظات صغيرة في إنشاء بنك معلومات للتنمية الاجتماعية المحلية يخدم كل الإقليم التخطيطي ذات السمات المتقاربة . أما المحليات الكبيرة فقد ترى إنشاء بنوك معلومات محلية في القرى والمدن . ولكنها تترابط وتتفاعل معاً من خلال بنك معلومات مركزي يتواجد في عاصمة المحافظة . حيث يقوم بالتنسيق وتقنين مداخل ومخرجات المعلومات وأساليب معالجتها . ولكن تعدد بنوك المعلومات المحلية في المحافظة الواحدة قد تواجهه عدة مشاكل وصعاب في البيئة العربية منها .

- تزايد تكاليف معالجة المعلومات . إذ أن استخدام الآلات الصغيرة سوف يؤدي إلى زيادة تكلفة وحدة الأداء زيادة كبيرة .

- إزدياد تكاليف التصميم والتطوير أيضاً ، حيث أن بنوك المعلومات الصغيرة سوف تصمم أساليب تتفق مع حجمها . - إنعكاس حدود وقيود الآلات الصغيرة على إمكانية تكامل العمليات وملفات البيانات . حيث يتحقق بصورة جزئية غير متكاملة .

- نقص عرض البيانات والمعلومات المحلية ، وبالتالي تصبح كفاءته وفاعليته محدودة نسبياً .

- ندرة القوى العاملة المتخصصة في مجالات المعلومات اللازمة لتصميم وإدارة وتشغيل بنوك المعلومات المحلية الصغيرة ، مما يؤثر في اختيار مركزية بنك المعلومات المحلي .

وقد يتساءل البعض لماذا لا ينشأ مركز معلومات للتنمية الاجتماعية على أساس وطني مركزي . بدلاً من مراكز وبنوك معلومات محلية في المحافظات أو الأقاليم التخطيطية ؟

على الرغم من أن المركزية المطلقة على المستوى الوطني لها مزايا عديدة من حيث التنسيق والتوحيد والتقنين كما أنها تسمح باستخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة ذات التكلفة والكفاءة المرتفعة وتقليل عناصر المخاطرة في التشغيل والاستفادة من الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة بأقصى كفاءة ، إلا أنها سوف تؤثر في الحد من التعبير الدائقي المحلي وصعوبة الاتصال بين السلطات المركزية والمحلية وتشعب التنظيمات الإدارية إلى حد كبير . أي أن مركزية إنشاء بنك معلومات وطني واحد في مجالات التنمية الاجتماعية سوف تؤدي إلى مشاكل وصعاب جمة وتنطوي على عيوب عديدة تمثل فيما يلي :

* إن إنشاء بنك معلومات وطني يخدم أكثر من ١١ مليون مواطن

كما هو الحال في مصر أو حوالى ١٨ مليون في المغرب أو ١٦ مليون في الجزائر... إلخ أو يث خدماته على مساحة كبيرة كما في السودان والسعودية وليبيا مثلاً ، سوف يتطلب تجهيزات ذات قدرات عالية من الأجهزة والمعدات والبرامج وأساليب الاتصالات من بعد والتداول المباشر للبيانات . وسوف يؤدي كل ذلك إلى اختناقات وصعاب جمّة تتمثل في أوقات الانتظار الطويلة للحصول على المعلومات المطلوبة .

• إن الاتصال بين بنك المعلومات الوطنى والمحليات سوف يكون صعباً إلى حد كبير بسبب كبر حجم بنك المعلومات الوطنى ، وطول المسافة بينه وبين المحليات . ولن يقتصر ذلك على امكانية نقل وتداول المعلومات بسرعة ، بل أيضاً على امكانية التفاعل والاستشارة بين العاملين في المحليات والمركز الوطنى للمعلومات .

• إن المركزية البحتة المتمثلة في بنك المعلومات الوطنى ، سوف تقلل بلا شك من حماس ومساهمة المحليات .

• مع مركزية المعالجة الكلية الآلية للبيانات ، فإن تسجيل عناصر البيانات على النماذج المقتنة والموحدة لذلك سوف يؤدي إلى كثير من المشاكل التنظيمية والبشرية .

• حيث أن التسهيلات البديلة في حالة حدوث أى أعطال في بنك المعلومات الوطنى محدودة جداً ، لذلك فإن المركزية سوف تؤدي

إلى فشل المهليات فى الاستفادة من المعلومات المخزونة مركزياً فى
بنك المعلومات الوطنى .

• تكامل المعلومات الإدارية وما تتضمنه من ملفات بيانات التنمية
الاجتماعية التى تحتاجها إدارة المهليات ، لن يكون ممكناً إلى حد
كبير .

• تكامل العمليات والملفات لنظم وبنوك معلومات عديدة ، سوف
يواجه صعوبات جمة عند التطبيق .

لكل هذه الأسباب يُفضل إنشاء بنوك معلومات محلية لبرامج
التنمية الاجتماعية تتنوع فى الحجم ومستوى التفصيل طبقاً لطبيعة
ونوعية المهليات التى تخدمها وتتعاون فيما بينها لتحقيق أهداف
التنسيق والتوحيد والتكامل . والنقطة المُخططة طبقاً للشكل التالى حتى
يتحقق عنصر التكامل بين المهليات على المستوى الوطنى .

التعاون المحلي
في تصميم
بنوك المعلومات المحلية

يتضح في الفصل السابق أن التعاون بين الهليات يصنى على تصميم إنشاء وتطوير بنوك معلومات التنمية الاجتماعية مزايا عديدة تتعلق بالأوجه التالية :

» عرض المعلومات بتفصيل أكبر وجودة أحسن .

» معالجة المعلومات بتكلفة أقل .

» تطوير النظم لعديد من الهليات .

» مزايا أخرى تتصل باستخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة

وتكامل الملفات والعمليات وتدريب العاملين والمستخدمين

... إلخ

فمن مزايا التعاون بين الهليات في مجال بنوك المعلومات المحلية أن

المعلومات يمكن عرضها بتفصيل أكبر وجودة أحسن . حيث أن

التعاون يسمح بتطوير وتطبيق النظم المتقدمة المحسنة . فالمعلومات

الإدارية المتكاملة في مجالات التنمية الاجتماعية تنظم وتعرض

بأسلوب يستفيد منه كل مستويات الإدارة المحلية في اتخاذ القرارات

البسيطة والمعقدة بصورة تلقائية . مثلاً يحدث في تخطيط

البرامج والمشروعات وتقرير أماكن إنشاء مراكز الخدمة الاجتماعية مثلاً . ومدى إستحقاق الأشخاص للرعاية الاجتماعية . وشراء مستلزمات المراكز الاجتماعية وما شابه ذلك . بالإضافة إلى ذلك فإن التعاون المحلي سوف يسهم في عرض المعلومات المتكاملة الخاصة بالخدمات الاجتماعية التي تقدم لأي شخص ، كما يسهم أيضاً في عرض البيانات الإحصائية بأكبر قدرة من التفصيل وفي أقصر زمن ويدون تأخير .

كما أنه من مزايا التعاون المحلي إمكانية تطبيق الآلية الحديثة على معالجة المعلومات التي تؤدي إلى تكلفة أقل لوحدة الإنتاج . وعلى وجه الخصوص في مجال المعالجة الداخلية للآلة المستخدمة .

وفي مجال تطوير بنوك المعلومات المحلية فإن التعاون المحلي يسهم في تصميم وتطوير مجموعة من النماذج التي تُستخدم في كل المحليات ، بدلاً من عدد محدود من بنوك المعلومات المحلية التي تُطبق في كل مجتمع محلي على حدة . وفي هذا العدد يُلاحظ أن تصميم عشرة بنوك معلومات محلية يكلف عشرة أمثال تصميم بنك معلومات محلي واحد . فبنك المعلومات الممكن تطبيقه والاستفادة منه يتطلب إعداداً وتفصيلاً كبيراً . ومن جهة أخرى يمتاز التعاون المحلي بإمكانية استخدام الحاسبات الآلية الأكبر قدرة وسعة والتي تسمح باستخدام لغات البرمجة العامة الأسهل في التداول . فالتعاون

+
المحل يسهم في توفير تكاليف الآلية المستخدمة في معالجة وتطوير
بنوك المعلومات المحلية وفي صيانتها أيضًا . ومن المزايا الهامة التي تنبثق
من تطوير بنوك المعلومات المحلية الجاعية امكانية البدء في إعداد
بنوك المعلومات المحلية في مرحلة مبكرة .

ينجانب مزايا التعاون المحلى المتصلة بمجالات معالجة وتطوير بنوك
المعلومات وعرض المعلومات توجد مزايا أخرى تتحقق في مجالات
أخرى مثل :

- استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة في المعالجة الآلية
للمعلومات .

- تكامل الملفات والعمليات .

- تطبيق أساليب دراسة أكثر تطورًا وتقنيًا يمكن تبادلها والاستفادة
منها بفاعلية .

- تطبيع التدريب للمتطلبات المحلية للحصول على خبراء معلومات
محليين .

- تنسيق التعاون في مجال بنوك المعلومات المحلية وآلياتها مع المسئولين
المحليين داخليًا وخارجيًا وتحسين الاستشارات بأقل جهد ممكن .

- توحيد وتقنين مدخلات ومخرجات المعلومات .

وتغرى هذه المزايا وغيرها المحليات بالتعاون فيما بينها . وتنسيق
جهودها عند إنشاء بنوك معلومات محلية .

وتواجه مخططي المحليات والمسئولين فيها عدة أسئلة تتصل بمجال

التعاون المحلي في إنشاء بنوك المعلومات مثل :

- ١ - أين تُنجز معالجة المعلومات المحلية ؟
- ٢ - من يقوم بتطوير بنك المعلومات المحلي ؟
- ٣ - هل في امكان كل المحليات الصغيرة والكبيرة استخدام نفس بنوك المعلومات المحلية ؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة تُبنى على أهداف وخطط ونظم المحليات ذاتها ويُلاحظ صعوبة تحقيق كل الخطط في وقت قصير . وقد تطبق بعض الحلول المؤقتة في كثير من الأحيان . ويسهم تطبيق الأساليب والحلول المؤقتة بتنظيم أفضل للمعلومات في مرحلة التحويل الكامل إلى التصميم المحدد لبنك المعلومات المحلي بكفاءة وسرعة . ويُفترض أن تستمر مرحلة التحويل حتى يمكن إحلال تكنولوجيا المعلومات الحديثة محل النظم والأساليب التقليدية . ومن المتوقع أن يستتبع إدخال أساليب بنوك المعلومات المحلية ظهور مشاكل عديدة في مجالات التنظيم الإداري . وشئون الأفراد . ومحاولات مقاومة التغيير...إلخ . وفي هذا الصدد فإن التعاون لن يقتصر على المستوى المحلي فقط في مجال التنمية الاجتماعية بل لا بد أن يمتد ليشمل كل الأنشطة والمستويات على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي على حدٍ سواء .

وعند تخطيط التعاون المحلي في مجال إنشاء بنوك المعلومات المحلية

يجب مراعاة الأمور التالية :

- أهداف التعاون المحلي .
 - تنظيم بنوك المعلومات الإقليمية المحلية .
 - تنظيم بنوك المعلومات في المحليات .
 - تنظيم جهاز تنسيق المعلومات الوطني .
- والمناقشة التالية سوف تستعرض كل من هذه العوامل بالتفصيل .

١ - أهداف التعاون المحلي

إن أهداف التعاون المحلي يمكن إجمالها في النقاط التالية :

- معالجة المعلومات .
- تصميم وتنفيذ بنك المعلومات المحلي .
- التعليم والتدريب .
- الإستشارات مع الأجهزة الأخرى .

ويعتبر إعداد ومعالجة المعلومات من أهم أهداف التعاون المحلي ، حيث يسهم في معالجة البيانات وعرض المعلومات بطريقة فعالة تتلائم بطريقة أحسن للإحتياجات ، والإستخدام الأمثل للمعلومات المتضمنة في بنوك المعلومات . ويتجزأ أسلوب معالجة المعلومات إلى تجهيز الأفعال وعرض المعلومات . وفيما يتصل بملفات البيانات الكبيرة لأنشطة التنمية الإجتماعية أو السكان فإن تجهيز

٠
 الأفعال وعناصر بياناتها ذات أهمية قصوى لبنوك المعلومات المحلية .
 ويشتمل تجهيز الأفعال على المعالجة الآلية الفعلية . وما يسبقها من
 عمليات تمهيدية تتعلق بتحويل البيانات المدخلة إلى الشكل الآلى
 الملائم كالترميز والتثقيب . ويسهم التعاون المحلى فى تنسيق وتوحيد
 وتقنين معالجة المعلومات .

ولكى تُعالج المعلومات تقليدياً أو آلياً فيجب أن تكون منظمة
 بدرجة كبيرة . أى أن التنظيم والتصميم المنظم لبنك المعلومات المحلى
 يُحدد العلاقات بين النظم المحلية والبرامج والآلية . ويتناسب
 تصميم بنك المعلومات المحلى مع أسس التعاون والتنسيق المحلى . فمن
 المفترض أن تستخدم المحليات المختلفة نفس التصميم المعد لبنك
 المعلومات المحلى . وعلى ذلك لن نحتاج كل بيئة محلية إلى تصميم
 وتطوير بنك معلومات محلى خاص ، إذ أنه بدلاً من ذلك فإنها
 سوف تصمم وتطور بنك المعلومات المحلى بأسلوب مشترك جماعى .
 وعلى ذلك فإن التعاون المحلى يهدف إلى تطوير وتنفيذ بنك معلومات
 واحد ذا مواصفات مُقننة يُستخدم لكل المحليات فى الدولة .

إن أنشطة معالجة المعلومات وتصميم بنك المعلومات لن يتحقق
 بكفاءة وفاعلية إن لم يُراعى تعليم وتدريب الإحصائيين
 والمستخدمين . وكما أن التعليم يشتمل على التأهيل المهنى
 للأخصائيين . فإنه بجانب ذلك يتضمن التعريف والدعاية للمنظمة

عن بنوك المعلومات المحلية . من خلال الأنباء الصحفية والمقالات والكتيبات التعريفية وما شابه ذلك . كما يشتمل على بث المعلومات للمحليات إما بصفة جماعية عن طريق الاجتماعات والندوات والمؤتمرات والدورات التعريفية ، أو إرسال خطابات ونشرات دورية ، أو النصيح والإرشاد للأفراد أعضاء المجالس المحلية وموظفي الهيئات وجمهور المواطنين المتعامل مع بنوك المعلومات .

أما التدريب فيتصل بصفة عامة بالأفراد المكلفين بتطوير وتشغيل بنوك المعلومات المحلية كمنصمى النظم ومخلى المعلومات والمبرمجين والمؤتقين... إلخ . وحيث أن هناك نقص واضح من هؤلاء الإخصائيين وعدم توفر نظم مجزية للحواجز من قبل الهيئات ، لذلك أصبح من الضرورى تنظيم دورات تدريبية هؤلاء الأفراد . وحيث أن التدريب يجب أن يلائم احتياجات الهيئات الخاصة فإنه يصبح فعالاً عندما ينظم بأسلوب يراعى المشاركة المحلية ، حتى يسمح بتدريب عدد كبير من المتدربين المحتاج إليهم .

ويتضمن أى جهد لتصميم وإنشاء بنوك المعلومات المحلية درجة كبيرة من الاستشارة مع المنظمات والهيئات العاملة فى هذا المجال التكنولوجى المتطور . ولا يقتصر ذلك على الاستشارات بين الهيئات فحسب ، بل يمتد أيضاً إلى استشارة الأجهزة التنفيذية المركزية من وزارات ومصالح . ومن خلال التعاون المحلى والاستشارات

الجماعية المشتركة . يمكن الإقلال من التكرار بأكثر قدر ممكن وتقرير مخرجات بنوك المعلومات المحلية . حيث أن المعلومات المحلية تستخدمها أيضاً الأجهزة والمصالح الحكومية خارج نطاق المحليات في إعداد وتنفيذ أى خطط وطنية للتنمية الاجتماعية .

٢ - تنظيم بنوك المعلومات الإقليمية المحلية :

تعتبر بنوك المعلومات الإقليمية المحلية الدعائم الرئيسية التى على أساسها تنشأ بنوك المعلومات المحلية بأسلوب مشترك جماعى . فعلى أساس المسافات الجغرافية وعدد الأنشطة والسكان والوضع التكنولوجى . يمكن تحديد حجم الإقليم التخطيطى الذى ينشأ فيه بنك معلومات تخطيطى للإقليم كله . وإن تطوير ذلك يتفاعل مع عدة عوامل منها :

- تنسيق كل الأنشطة الإقليمية المحلية .
- الإعداد المشترك للدخلات البيانات .
- توحيد وتقنين أساليب معالجة المعلومات .
- تحديد طرق عرض مخرجات المعلومات .

٣ - تنظيم بنوك المعلومات فى المحليات

على الرغم من أن الأنشطة الرئيسية المتصلة بالتنسيق والتقنين

والتوحيد وأساليب المعالجة وتحديد المدخلات والمخرجات سوف تضطلع بها بنوك المعلومات الإقليمية المحلية - وخاصة في الدول العربية ذات المخطات المحدودة المساحة وقلة السكان أو مشروعات التنمية الإجتماعية - فإن الأنشطة المحدودة والمخططة سوف تقوم المخطات ذاتها بإنجازها وبذلك فإن المخطات سوف تقوم بتأكيد البيانات الأساسية أى تحديد المدخلات وتوفيرها في الشكل المناسب . وسوف يؤدي هذا العمل الأفراد المسئولين عن الأنشطة التقليدية في أنشطة المخطات التي من بينها نشاط الخدمات الإجتماعية . على أن أنشطة المعلومات سوف تنجز بأسلوب أكثر شمولاً وتقنيًا .

أما الدول التي تتواجد بها مخطات كبيرة ، فإنها ستجد من الضروري لها تنظيم بنوك المعلومات بأسلوب مباشر خاص بها مع مراعاة التعاون المحلي والوطني بصفة عامة .

٤ - تنظيم جهاز تنسيق المعلومات الوطني :

إن أنشطة معالجة المعلومات المحلية تُنجز إما في الأقاليم أو في المخطات كما سبق الإشارة إليه . وحتى يمكن تحقيق ذلك بأقصى درجة من الكفاءة فيجب أن يتم ذلك في إطار التعاون على المستوى الوطني . وعلى ذلك فإن المهام التي تحقق التعاون والتنسيق لبنوك

المعلومات المحلية سواء كانت على مستوى الأقاليم أو المحليات . يجب أن يضطلع بتأديتها مركز وطني للمعلومات المحلية يقوم بإنجاز المهام التي لا تستطيع بنوك المعلومات المحلية آداؤها بكفاءة وفاعلية . وم هذا المهام ما يلي :

- تنسيق وتنظيم التعاون المحلي بصفة عامة .
- تصميم وتطوير بنوك ونظم المعلومات المحلية .
- الإشراف على مشروعات بنوك المعلومات المحلية . والقيام بمهام بنوك المعلومات الإقليمية المحلية بصفة مؤقتة .
- التعليم والتدريب وتنظيم المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية بصفة مؤقتة .
- التقنين والتوحيد وتوثيق معالم وبرامج بنوك المعلومات المحلية .
- تنسيق التعاون مع أجهزة الحكومة المركزية والمحليات وغير ذلك من المنظمات .

وعلى ذلك فإن تنظيم بنية جهاز تنسيق المعلومات المحلية على المستوى الوطني يجب أن تعكس مدى التعاون والتنسيق بين المحليات على الصعيد الوطني . وبذلك يجب أن يدار عن طريق مجلس أو لجنة تمثل فيها كل الأقاليم المحلية والمحليات الكبيرة . ويساعد هذا المجلس أو اللجنة أمانة فنية مشكلة من مجموعات عمل تقوم بالمهام التي سبقت الإشارة إليها .

مما سبق يتضح كيفية تنظيم بنوك المعلومات التي يتضمنها التعاون
المحل ومدى عملها . فهام بنوك المعلومات المحلية متصلة ومتراصة
بعضها مع البعض كما سبق بيانه في الشكل رقم ١٠ الخاص
بـ « تكامل بنوك المعلومات المحلية على المستوى الوطنى » .

السّمات المعيارية في تطوير
بنوك ونُظم المعلومات المحليّة.

إن بنوك المعلومات المحلية تشكل الدعائم الأساسية لنظم المعلومات المحلية والتي بدونها تصبح النظم عديمة الجدوى . فبنك المعلومات يربط النظم الإدارية والوظيفية معاً سواء على مستوى المنظمة أو على المستوى المحلى أو الوطنى أو الدولى . فُتُخزَّن البيانات فى بنك المعلومات المشتمل على ملف رئيس وملفات فرعية للبيانات تُمكِّن النظم المختلفة والمتنوعة فى البيئة المحلية . فثلاً : تُجمع البيانات وتحقق وتوصف مرة واحدة وتدخل فى وعاء تخزين مركزى . حتى يمكن استرجاعها وتوفيرها لكل برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية .

وعند إنشاء أو تطوير بنك معلومات محلى يجب مراعاة عدة متطلبات ومحات أساسية منها^(١١) :

- ١ - الترابط . أى ضرورة توفير مؤشرات وصفية فى كل ملفات البيانات تسمح بربط المكونات والنظم الفرعية معاً .
- ٢ - مواصفات البيانات المشتركة . تتضمن النظم الفرعية فى نظام المعلومات المحلى المتكامل كمّاً ضخماً من البيانات المشتركة

والمكررة في أكثر من نظام فرعى . لذلك يجب أن يُحدّد ويُعرّف ذلك بواسطة مواصفات مشتركة متضمنة في تصميم وتطوير بنك المعلومات المحلى .

٣- قاموس البيانات . يجب وصف كل ملف وسجل وعنصر بيانات في النظم الفرعية بالتفصيل خلال ألفاظ دالة أو حاكمة . ويعد لذلك مكثر يتضمن إحالات ملائمة للألفاظ الغير مستخدمة .

٤- التنبيه الفوري بأى حدث جديد . فيجب ترشيد عملية تصميم وتطوير نظم المعلومات المحلية عن طريق تتبع تحديث ملفات البيانات المترابطة . وإظهار أى تأثير عليها بسبب الأحداث الجديدة المتلاحقة .

٥- تضمين البيانات الداخلية والخارجية معاً . فيجب أن يركز بنك المعلومات المحلى على تضمين البيانات التى تصف البيئة المحلية مع بيانات المنظمات التى تتفاعل معها . كما يجب أن يكون هذا التضمن والوصف شمولياً طبقاً لاحتياجات مستخدمى نظم وبنوك المعلومات .

٦- تجميع الإمكانات والقدرات . وذلك بأن يُصمّم بنك المعلومات المحلى بأسلوب يُسهّل تجميع بيانات الاحتياجات الحالية المحددة واحتياجات المستقبل المتنبأ بها .

أما السمات المعيارية الواجب اعتبارها في تطوير نظم المعلومات المحلية المرتكزة على بنوك معلومات حيوية . فتتلخص فيما يلي ^(١٥) :

١ - إن برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية في الهليات يمكن ترشيدها وتسييرها بكفاءة وفاعلية باستخدام أسلوب بنوك المعلومات التي تتفق وتتلائم مع الإحتياجات والمتطلبات العملية التطبيقية للإدارة المحلية . ويتحقق ذلك أيضاً عن طريق إدارة هذه البرامج والمشروعات الاجتماعية مع تحسين قنوات تدفق المعلومات التي تسهم في اتخاذ القرارات وأداء الأفعال بطريقة أحسن . وبذلك يجب التأكد والتعرف على الإحتياجات المباشرة التي توجه أى جهد لتطوير وتوجيه نظم الخدمات الاجتماعية لتلبية متطلبات المواطنين في الهليات .

٢ - إن التركيز الأساسى لنظم وبنوك المعلومات المحلية يجب أن يركز على المجتمع المحلى المعين . فالبيانات الأساسية لكل نظم المعلومات تنبع من البيئة المحلية ذاتها . وبذلك تصبح هذه البيانات الدعامه الرئيسيه للنظام وبنك المعلومات المحلى .

إن التأثير الرئيسى لهذين المعيارين يتصل بانشاء وتطوير نظام وبنك المعلومات المحلى وتدفق المعلومات المختص بالحياة المحلية . وبهذا المدخل تُحفظ البيانات الحديثة بصفة مستمرة لأنها تنبج نحو تلبية الإحتياجات العملية الأساسية للمجتمع

المحلى . وبذلك يمكن تقليل العبء عن المنظمة أو المركز الاجتماعى فى البيئة المحلية من إصدار التقارير بصفة دورية فتدخل البيانات فى بنك المعلومات المحلى كمصدر أساسى له ثم تُعالج وتحلل وتستقرأ وتسترجع خلال التقارير الدورية أو عند الطلب .

٣- تُصمَّم نظم وبنوك المعلومات المحلية على أساس مفتوح فليس لها نهاية محدودة فيمكن إعتبار متطلبات نظم الإدارة المحلية ذات طبيعة حيوية متجددة على الدوام . وبذلك يجب ألا يحدد لأى جهد فى تصميم نظم وبنوك المعلومات المحلية - نهاية معينة . بل يجب أن يتصف بالمرونة الكافية التى تسمح باستبعاد أو إدخال مكونات النظم الفرعية وملفات وعناصر البيانات عندما تظهر الحاجة لذلك . فالتغيرات المعاصرة المتلاحقة التى يشهدها العالم فى الوقت الحالى تستدعى الأخذ بمدخل المرونة لنظم وبنوك المعلومات .

٤- يجب أن يتسم نظام وبنك المعلومات المحلى بالقدرة على ربط كل نظم وبنوك المعلومات التى تتصل بالشئون المحلية وتكاملها معاً . فعدد نظم وبنوك المعلومات المحلية التى ترتبط وتتداخل بياناتها كثيرة ومتشعبة إلى حد كبير . وبذلك تصبح قدرة ربط ووصل هذه النظم والبنوك المتفرقة مهمة جداً .

- ٥- يجب أن يستخدم - في تصميم وتطوير نظم وبنوك المعلومات المحلية المتطورة - كل إمكانيات تكنولوجيا المعلومات الحديثة من حاسبات آلية ومصغرات فيلمية واتصالات مباشرة ... إلخ
- ٦- يجب أن تستخدم نظم وبنوك المعلومات المحلية مدخل النظم في تطوير نظمها الفرعية ومكوناتها وعناصرها العديدة . وفي هذا الصدد يجب مراعاة التفاعل المباشر بين العنصر البشرى والمعلومات والآلية . أى أن التحليل والتطوير يجب أن يتجه وجهة مستقلة عن التنظيم الإدارى المحلى التقليدى . وألا تُطوّر نظم وبنوك المعلومات على أساس البرامج والإدارات والوحدات الإدارية المنعزلة والغير مترابطة . وإنما يتبع الأسلوب المتكامل .
- ٧- يجب أن يتبع التخطيط الطويل الأجل في تطوير نظم وبنوك المعلومات المحلية قبل البدء في إعداد نظم التصميم المفصلة وتنفيذ النظم الفرعية .
- ٨- إن أى جهد يبذل في مراحل تصميم وتطوير نظم وبنوك المعلومات المحلية . يجب أن يصحبه جهد مساوٍ في تنمية وتدريب الاختصاصيين والمستخدمين للمعلومات على كافة مستوياتهم ونوعياتهم .

الخلاصة

إن بنوك المعلومات المحلية أصبحت تشكل ضرورة ملحة لأي تنمية محلية متكاملة تُبنى على أساس علمي سليم . كما أن لها دوراً واضحاً وهاماً في مجال التنمية الاجتماعية ، حيث تُعتبر المركز العنصر والنواة الأساسية لتداول كميات كبيرة من البيانات اللازمة لتخطيط وتنظيم وتسيير ومتابعة وتقديم برامج ومشروعات الرعاية والخدمات الاجتماعية المتعددة التي تتواجد في المجتمعات المحلية . فبنوك المعلومات المحلية تجمع وتُعالج وتُحلل وتُفسر وتُسَـقَر وتُسَـقَر وتُسَـقَر المعلومات المتكاملة التي تحتاجها برامج التنمية الاجتماعية في مكان واحد . كما تعمل على توفير المعلومات الصحيحة والملائمة والفورية التي يحتاجها المواطنون والمخططون والمنفذون مما يساهم في إراحة المواطنين ومشاركتهم الإيجابية في البرامج والمشروعات الاجتماعية المحلية . وترشيد عملية اتخاذ القرارات . وجدولة الخدمات الاجتماعية على أساس منظم ، وزيادة الرقابة على إعمادات التنمية الاجتماعية . وتقديم البرامج والحد من تكرار الخدمات وما شابه ذلك .

من هذا المنطلق أصبح من الضروري للمحليات العربية أن تأخذ بالأساليب التكنولوجية المتطورة المتمثلة في بنوك المعلومات ذات الدور الجوهري في التنمية الشاملة على كافة أنواعها وأنشطتها وتوصى الدراسة بما يلي :

- ١ - التعاون المحلى في إنشاء وتطوير بنوك معلومات التنمية الاجتماعية المحلية . وتكامل معلوماتها مع الأنشطة المحلية الأخرى ذات الصبغة البيئية والاجتماعية .
- ٢ - تكامل وترباط بنوك المعلومات المحلية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والوطنية .
- ٣ - توحيد وتقنين مدخلات ومخرجات وأساليب المعالجة في نظم وبنوك المعلومات المحلية .
- ٤ - تصميم بنوك المعلومات المحلية على أساس مرن مفتوح ليس له نهاية محددة لاستيعاب المتغيرات الحديثة . واستبعاد كل ما يتقادم من البيانات غير الضرورية .
- ٥ - الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات المتقدمة من حاسبات آلية ومصغرات فيلمية وأساليب اتصالات متطورة في تنظيم بنوك المعلومات المحلية .
- ٦ - تنمية وتدريب إخصائى ومستخدمى المعلومات على كافة مستوياتهم ونوعياتهم .

+
 إن أى جهد يُبدل وتكاليف تُنفق على إنشاء وتطوير بنوك
 المعلومات المحلية الموجهة لخدمة برامج التنمية الإجتماعية المحلية لن
 تذهب هباءاً ، بل إن ذلك يمثل إستثماراً طويلاً الأجل سوف تُجنى
 ثماره وفوائده فى المستقبل القريب من خلال فاعلية وكفاءة الأداء
 وتعبئة الإمكانيات والطاقات والحد من التكرار والإسراف وترشيد
 القرار ومتابعة وتقييم الأعمال .

المراجع

١٠٣

- OECD: Information Technology in Local Government. - ١
(Paris: OECD: 1971) p.11
- Weiner, Myron E.: Information Technology and - ٢
Municipal Government. (Storrs, Conn.: Municipal
Information Technology Program, University of
Connecticut, 1967) p. 2.
- ibid - ٣
- Krueger, Kenneth L.: The Evolution of Information - ٤
Systems of Urban Administration: Need of Unified
Approach. (Irvine, Calif.: University of California,
Irvine, 1968) p. 11-12
- Schinkel, Arie (A National Approach for the Application - ٥
of Informatics in Local Government) in: Conference on
National Planning for Informatics in Developing
countries, Baghdad, 2-6 November 1973, Working
Papers, (Amsterdam: North-Holland Publishing Co.,
1973) Vol.1, p. 321.
- Thomas, Uwe, Computerized Data Banks in Public - ٦
Administration: Trends and Policies Issues. (Paris:
OECD, 1971)
- Downs, Anthony: (A Realistic Look at the Final Payoffs - ٧
from Urban Data Systems) Public Administration
Review, vol. 27 (September 1967) p. 201.
- OECD: Information Technology... op. cit, p.31 - ٨
- محمد محمد الهادي ، تصميم وإدارة قواعد البيانات ، المدير العربي - ٩
عدد ٧٣ (يناير ١٩٨١) ص ٤١ - ٥١ .
- Keyser, Frederik: The Managed Data Base; in: Awad, - ١٠
Elia M, Issues in Business Data Processing, (Englewood-
Cliff, N.J.: Prentice-Hall, Inc., 1973) p. 260-270.

- Vincent, J. Richard: Municipal Information Systems' - ١١
concepts. (Storrs, Conn.: Institute of Public Service,
University of Connecticut: 1967) p. 21.
- OECD, Information Technology... op. cit. p. 31-33. - ١٢
- ١٣ - محمد محمد افندي - معالم نظام المعلومات التخطيطية لبنك الاستثمار
القومي ، القاهرة : معهد التخطيط القومي - ١٩٨١ ، ص
٢٧ - ٣٠ / مذكرة خارجية رقم ١٢٨٦ .
- Wehner, Myron E.: An Integrated Data Systems for - ١٤
Small-Medium Sized Local Government. (Storrs, Conn.:
Municipal Information Technology Program, University
of Connecticut, 1966).
- Wehner, Myron E.: Service: The Objective of - ١٥
Municipal Information Systems. (Storrs, conn.:
Municipal Information Technology Program, University
of Connecticut, 1966).

طبعه تزیین شده است

